EP

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
LIMITED
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/54
14 June 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثلاثون
مونتريال 18- 20 يوليه 2001

مبادئ توجيهية لإعداد تحديثات البرامج القطرية

(المقرر 55/33)

مذكرة من أمانة الصندوق

1- إعمالاً للمقرر 55/33 دعت الأمانة أعضاء اللجنة التنفيذية إلى تقديم تعليقات على الوثيقتين UNEP/02L.Pro/E Com/33/29 and Add.1. ووردت إجابات من 8 أعضاء وكذلك من 4 أعضاء جدد اختارتهم اللجنة.

2- وقد أعدت صيغة منقحة من مشروع المبادئ التوجيهية تتضمن، كما ينبغى، الآراء التى وردت فى تلك الإجابات وأرسلت تلك الصيغة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لجولة ثانية من التعليقات.

3- أرسل 10 أعضاء وعضو واحد جديد من الأعضاء الذين اختارتهم اللجنة تعليقاتهم على المشروع المنقح وأعدت الأمانة المشروع النهائى على أساس تلك التعليقات.

4- أرسلت من البلدان الآتية من أعضاء اللجنة التنفيذية تعليقات إلى الأمانة : أستراليا، فنلندا، ألمانيا ، الهند ، اليابان، الأردن، ماليزيا، هولندا، بولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأعضاء الجدد الذين اختارهم زملاؤهم والذين أرسلوا تعليقات فهم : البرازيل، الصين ، فرنسا ، موريشيوس، المكسيك.

5- التعليقات التى وردت فى الجولتين الأولى والثانية من التعليقات قد سجلت فى الأمانة وسوف ترسل إلى من يطلبها من أعضاء اللجنة.

مقدمة

1- أن هذه الوثيقة تتضمن مشروع المبادئ التوجيهية والشكل المطلوب لتحديثات البرامج القطرية، على نحو ما اقترحت ذلك الأمانة فى تشاور مع الوكالات المنفذة، استجابة للمقرر 32/31 الذى يقضى بما يلى :

أ) مطلوب من الأمانة، فى تعاون مع الوكالات المنفذة، أن تعد للاجتماع الثانى والثلاثين للجنة التنفيذية وثيقة تتضمن مشروع مبادئ توجيهية لإعداد تحديثات البرامج القطرية، تشمل الشروط لتبرير تلك التحديثات، وكذلك الاعتبار المحدد الذى يلزم أخذه فى الحسبان لكفالة أن تقوم تلك التحديثات بخدمة احتياجات اللجنة التنفيذية فى مجال الإعلام والتخطيط إلى جانب الاحتياجات الوطنية؛

ب) ينبغى ، بالنسبة لجميع طلبات تحديثات البرامج القطرية فى المستقبل، أن تكون مطابقة للمبادئ التوجيهية التى توافق عليها اللجنة التنفيذية على أساس الوثيقة الآنفة الذكر.

(المقرر 32/31)

الخلفية والمبررات

<u>الخبرة المكتسبة بشأن البرامج القطرية</u>

2- كان المقصود أصلاً من البرنامج القطرى أن يكون استراتيجية شاملة لكل بلد موقع على البروتوكول من بلدان المادة 5، للامتثال لما يقتضيه بروتوكول مونتريال. ويشمل البرنامج القطرى بياناً لاستهلاك وإنتاج الـ ODS فى البلد، واستراتيجية لتخفيض ذلك الاستهلاك والإنتاج ثم إزالتهما فى نهاية الأمر طبقاً للجدول الزمنى الوارد فى بروتوكول مونتريال أو على نحو أسرع من ذلك الجدول ؛ وخطة عمل تتضمن مشروعات وسياسات محددة تقوم بها الصناعة والحكومة لتنفيذ خطة العمل؛ وتقديراً للتكاليف الإضافية المرتبطة بذلك.

3- أن تلك البرامج القطرية التى أعدتها الوكالات المنفذة، قد أسهمت، بدرجات متفاوتة ، فى تخطيط إزالة الـ ODS فى بلدان المادة 5. غير أن هذه الوثائق، خصوصاً الوثائق التى أعدت فى البداية، كان فيها كثير من الفجوات. ذلك أنها كثيراً ما أعدت فى وقت كانت البلدان قد بدأت فيه لتوها فى عملية تنفيذ بروتوكول مونتريال، ولم تكن تملك القدرة اللازمة لتقدير كمية الـ ODS ومن يستعملونها فى البلد، أو تقدير التدابير اللازمة لمعالجة هذا الموضوع. وقد أثر ذلك حتماً فى كفاءة تلك الوثائق باعتبارها صكوكاً للتخطيط الاستراتيجى.

4- وعاقبة عدم توفر استراتيجية فعالة لإزالة الـ ODS من البلد تتبدى أحياناً فى عدم اتخاذ خطوات متزامنة . فمثلاً، حدث فى عدد لا بأس به من الحالات، أن مشروعاً لاستيراد وإعادة تدوير الـ CFC جرى تمويله فى وقت كانت فيه تكلفة الـ CFC منخفضة جداً، ولم يكن موجوداً فيه تدابير منفذه للسياسة العامة (مثلاً لم يكن مطلوباً إعادة التدوير ولم يكن محظوراً تسريب الغازات فى الهواء، ولم يكن موجوداً رقابة على الاستيراد). ونتيجة لذلك فإن عدم توفر التدابير اللازمة ووجود مقادير كبيرة رخيصة الثمن من الـ CFC، قد أزالا الأساس الاقتصادى الذى لابد من توفره لنجاح مشروع الاسترداد وإعادة التدوير.

5- ولكن، بصفة عامة، كانت الآثار الناشئة عن وجود برنامج قطرى غير فعال على هدف الصندوق المتمثل فى تحقيق أكبر خفض ممكن من الـ ODS ، خلال فترة السماح، آثاراً محدودة بسبب وجود كثير من المشروعات المجدية من ناحية التكاليف التى يجب استهدافها فى معظم البلدان.

مقتضيات فترة الامتثال

6- أن الظروف خلال فترة الامتثال ابتداء من عام 2000 وما بعدها، تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف فترة السماح.

7- ففى المقام الأول كانت الخطوط الأساسية للامتثال بالنسبة للـ CFC والهالونات وبروميد الميثيل، قد حسبت لكل بلد من بلدان المادة 5 أرسل بياناته إلى أمانة الأوزون.

8- وفى المقام الثانى فإن فترة الامتثال ، على خلاف فترة السماح الخالية من الأهداف، تتميز بوضوح التخفيضات المحددة الواجبة فى كل مادة خاضعة للرقابة ، على عدد من السنين. وذلك أمر يقتضى تخطيطاً أشد دقة، يأخذ فى الاعتبار الوقت الذى ينقضى بين تخطيط التدابير وبين تنفيذها.

9- وأخيراً فبينما كان من المسموح به لبلد ما أن يزيد من استهلاكه خلال فترة السماح على أن يؤدى ذلك إلى تجميد مستوى الاستهلاك/الانتاج، فإن هذه الحال لم تعد قائمة فى الوقت الحاضر. بل يجب على البلدان أن تحقق ليس فقط التخفيضات المطلوبة فى استهلاك وانتاج الـ ODS بل كذلك أن تحافظ على المستويات المخفضة لكفالة استمرار امتثالها لمقتضيات البروتوكول خلال فترة وجوب الامتثال.

الحاجة إلى استراتيجية فعالة للإزالة، فى سبيل الامتثال للبروتوكول

10- إن هذه الظروف معناها أنه من الجوهرى وجود استراتيجية فعالة لامتثال البلد للبروتوكول ، خلال فترة الامتثال ، وأن الأمر يقتضى وضع وثيقة تبين تلك الاستراتيجية ، وتقتضى مزيداً من السلطة، لأن الاستراتيجية ستكون قائمة على أساس بيانات ملزمة قانوناً هى بيانات خط الأساس. والإضافة إلى ذلك، ينبغى أن يكون تنفيذ الوثيقة المبينة للاستراتيجية أشد التزاماً بالضبط والربط، على أساس افتراض أن التدابير التى تكون وليدة تفكير سديد إنما تهدف إلى تحقيق أهداف محددة للامتثال للبروتوكول. وفى سبيل ذلك يوفر تحديث البرنامج القطرى فرصة يفكر فيها البلد فى أهداف وخطة عمل من المعقول تنفيذهما وتحققان على الأقل مقتضيات بروتوكول مونتريال. ويوفر ذلك أيضاً للجنة التنفيذية اطاراً تستطيع أن تتخذ فيه مقرراتها المتعلقة بتمويل المشروعات أو القطاع أو القطر بأكمله.

11- أن التخطيط الدقيق يقتضى أن تقوم البلدان بدور توجيهى فعال، ذلك أن البلد مسؤول أولاً عن تنفيذ الامتثال لبروتوكول مونتريال، ولأن البلد ثانياً ، يعرف هو نفسه على النحو الأمثل ظروفه الذاتية ويعمل على هديها فى شؤون ذلك التنفيذ.

الغرض من تحديث البرنامج القطرى

12- أن تحديث البرنامج القطرى ينبغى أن ينطوى على استراتيجية لتحقيق الامتثال من جانب كل بلد من بلدان المادة 5 ، معنى بالأمر ، وذلك – كحد أدنى – بالنسبة لكل من خطوات التخفيض المتعلقة بكل مادة من المواد الخاضعة لرقابة بروتوكول مونتريال. ويمكن أن يكون التحديث كذلك هو الأساس الذى يبنى عليه اتفاق واضح نهائى للإزالة ، قائم على انجازات الأداء الفعلى، يعقد مع اللجنة التنيذية ويلتزم بالجدول الزمنى لبروتوكول مونتريال أو بجدول زمنى معجل تقرره الحكومة المعنية. وعبارة تحديث البرنامج القطرى تستعمل لكونها مرتبطة بطريقة طبيعية بالبرامج القطرية القائمة فعلاً ، وينبغى أن يكون التحديث فى جوهره هو الاستراتيجية الوطنية لامتثال البلد للبروتوكول ، خلال فترة الامتثال . ومراعاة لذلك ينبغى أن يخدم التحديث ثلاثة أغراض هى :

- ينبغى أن يحدد التحديث خطة عمل تبين ما يجب من أنشطة ومن جدول زمنى لتنفيذ الاستراتيجية اللازمة لتحقيق الامتثال ، مع بيان العلاقات بين السياسات المزمعة والأنشطة المحددة لتطبيق الاستراتيجية.

- وينبغى أن يضع السياق الذى تجرى فيه عملية السعى إلى الحصول على التمويل اللازم على مستوى المشروع ومستوى الخطة القطاعية ، من الصندوق المتعدد الأطراف، وذلك ببيان وقع تخفيضات الـ ODS بفضل المشروعات المطلوبة والخطط القطاعية [على مجموع الاستهلاك الوطنى] وبيان طرائق الحفاظ على التخفيضات التى ستتحقق بفضل التمويل الجديد الذى يحصل عليه.

- وينبغى أن يبين مصادر تمويل المشروعات المزمعة (المصادر الوطنية والصندوق المتعدد الأطراف) مع تحديد نوع التمويل (من استثمارى أو غير استثمارى) من المصدرين.

المسؤولية عن إعداد تحديث البرامج القطرية

13- أن الصندوق قد ساعد ، خلال السنوات العشر الماضية ، على إنشاء مكاتب الأوزون فى أكثر من مئة بلد، وقد ظل كثير من هذه المكاتب يؤدى عمله لأكثر من خمس سنوات. وقد شاركت كثير من البلدان فى الشبكات الإقليمية لمدة سنوات عدة، وتعلمت أيضاً من نظرائها فى البلدان الأخرى الأمور المجدية والأمور غير المجدية فى مجال تخفيضات الـ ODS . ولدى بلدان المادة 5 فى الوقت الحاضر معارف لا بأس بها بشأن استعمال الـ ODS فى صناعتها وبشأن ما تواجهه من تحديات فى إزالة ذلك الاستعمال. ولذا فإن البلدان هى الآن فى موقف أفضل بكثير يسمح لها بوضع استراتيجيات سديدة. وعلى ذلك تقع على حكومات بلدان المادة 5 مسؤولية تحديث البرنامج القطرى لكل منها، فى الوقت المناسب، ليكون ذلك التحديث معواناً لجهودها الرامية إلى الامتثال لبروتوكول مونتريال.

14- كل تمويل تقدمه اللجنة التنفيذية لمساندة هذا الجهد ينبغى أن توجهه الحكومة نحو وضع استراتيجية تؤيدها الوزارات والهيئات الرئيسية. وبينما تستطيع الحكومات أن تطلب مساعدة من الوكالات المنفذة إلاّ أن الحكومات نفسها هى التى يجب أن تضطلع بمسؤولية وضع التحديث.

عملية إعداد تحديث البرامج القطرية

15- ينبغى أن تتولى البلدان إعداد عمليات تحديث البرنامج القطرى على أساس احتياجها إلى تنفيذ استراتيجية فعالة لإزالة الـ ODS . وبينما يمكن أن يتضمن هذا التحديث عدة مكونات بالإضافة إلى المكونات التى يقتضيها "مشروع الشكل المطلوب لتحديث البرامج القطرية" المرفق بهذه الوثيقة ، إلاّ أن العناصر التى

يقتضيها المرفق ينبغى تقديمها – إذا كان الأمر ينطبق عليها– لتمكين اللجنة التنفيذية من تفهم خطط جميع البلدان تفهماً متعمقاً لا تضارب فيه.

16- تستطيع البلدان المؤهلة أن تسعى إلى الحصول على تمويل من الصندوق لإعداد ذلك التحديث ، وينبغى أن تكون طلبات الحصول على تمويل مشفوعة بنظرة عامة شاملة إلى تنفيذ البرنامج القطرى الأصلى ونظرة عامة مفصّلة إلى العملية التى يزمع البلد استعمالها لإعداد التحديث. والزمن اللازم لاتمام تحديث البرنامج القطرى قد يختلف تبعاً لظروف كل بلد ولكن ينبغى – بصفة عامة – ألا يتجاوز 12 شهراً . كما ينبغى أن تعرض على اللجنة التنفيذية تحديثات البرامج القطرية كى تستعرضها اللجنة أو نعتمدها، وأن تتخذ أساساً للنظر فى الطلبات الرامية إلى تمويل المشروعات.

تحديث البرامج القطرية وخطط إدارة غازات التبريد

17- أن خطط إدارة غازات التبريد قد تم وضعها واعتمادها فعلاً بالنسبة لكثير من البلدان ذات الاستهلاك المنخفض. والتمويل المتعلق بهذا النشاط كان مقصوداً منه أن يمكن البلدان التى تستعمل الـ ODS دون سواها تقريباً فى قطاع التبريد ، من إعداد خطط استراتيجية للإزالة الكاملة للـ CFC . ثم أن اللجنة التنفيذية فى اجتماعيها الـ 32 والـ 33 سمحت بتمويل إضافى (50% من التمويل الأصلى المعتمد) بموجب المقرر 48/31. فمن المتوقع ألا تكون ثمة لدى البلدان التى التى تطلب تمويلاً جديداً أو تمويلاً إضافياً حاجة إلى وضع تحديث مستقل لبرنامجها القطرى. وينبغى لعملية تخطيط خطة إدارة غازات التبريد لديها، وفقاً لمقتضيات تلك الخطة، أن تتضمن خطة عمل تمكن من الامتثال لبروتوكول مونتريال. وبذلك فإن خطة إدارة غازات التبريد للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض التى لا يوجد فيها استهلاك محسوس من الـ ODS غير استهلاك الـ CFC لخدمة التبريد ينبغى أن تخدم الغرض نفسه الذى يهدف إليه تحديث البرنامج القطرى. وفى الواقع أن المقرر 24/22 قد اقتضى من البرامج القطرية التى تعد بعد عام 1997 أن تكون كذلك بمثابة خطط لإدارة غازات التبريد.

18- بالنسبة للبلدان التى يجرى فيها إعداد خطة لإدارة غازات التبريد، ينبغى أن يكون تحديث البرنامج القطرى أمراً متضافراً مع إعداد خطة إدارة غازات التبريد. ولا ينبغى إعطاء تمويل إضافى لإعداد تحديث البرنامج القطرى إلا بالنسبة للبلدان التى لا يزال فيها قدر محسوس من الاستهلاك/الانتاج للمواد الخاضعة للرقابة غير الـ CFCs (مثلاً بروميد الميثيل والهالونات).

البلدان المستعدة لعقد اتفاق وطنى للإزالة

19- إن بعض البلدان قد تختار أن تتخذ عملية تحديث البرنامج القطرى فرصة لإعداد وتقديم مشروع وطنى للإزالة قائم على أساس الأداء الفعلى. والبلدان المستعدة لتولى زمام الأمور كلها بنفسها، ولعقد اتفاق وطنى للإزالة، يقوم على أساس الأداء ، مع اللجنة التنفيذية ينبغى لها توسيع عملية تحديث البرنامج القطرى كى تشمل عناصر مثل تحديد مراحل الطريق فى الأداء، وتحديد الميزانية الإجمالية، وتحديد جدول زمنى للإنفاق ، وتحديد المطالب المتعلقة بالرصد والتحقق. والتكوين التفصيلى والشروط المسبقة اللازمة لمثل تلك الخطط يتوقع أن تنشأ وتتطور على مرّ الزمن بفضل اكتساب الخبرة وقد تقضى مزيداً من المناقشة والإعداد.

20- أن الشروط المسبقة اللازمة لطرح مثل هذه الخطط للتنفيذ قد تشمل ما يلى :

- أعراب صريح من الحكومة المختصة عن اهتمامها بالموضوع، وقد يكون هذه الأعراب على صورة رسالة إلى اللجنة التنفيذية من موظف رفيع المستوى يعمل رسمياً بالنيابة عن حكومته (أو حكومتها إذا كانت موظفة رفيعة المستوى).

- وضع وتنفيذ قواعد للاستيراد والتصدير تمكن البلد من تطبيق التخفيضات التى يلتزم بها (مثلاً بفرض حظر على استيراد ODS معينة والمعدات التى تحوى ODS معينة).

مشروع شكل يؤخذ به عند إعداد تحديثات البرامج الفطرية

21- يتضمن المرفق مشروع الشكل المطلوب لتحديث البرامج القطرية والذى يتضمن العناصر اللازمة للحصول على بيانات أساسية ومتماسكة من جميع البلدان التى تقوم بإعداد تلك التحديثات. غير أن كل بلد يستطيع أن يزيد من حجم ذلك الشكل بأية طريقة يراها هامة للوفاء باحتياجاته الاستراتيجية.

المرفق

مشروع شكل يلتزم به فى تحديث البرامج القطرية

الجزء 1) استعراض تنفيذ البرامج القطرى الحالى

1-1 إزالة الـ ODS

ODS	الاستهلاك/الإنتاج فى البرنامج القطرى (طن ODP)	سنة البيانات	الإزالة التى تحققت (طن ODP)	خط الأساس للامتثال (طن ODP)	آخر استهلاك (طن ODP)	آخر سنة للاستهلاك (طن ODP)	تعليقات
CFC							
الهالونات							
بروميد الميثيل							
TCA							
CTC							

2-1 تحول الصناعة عن استعمال الـ ODS

القطاع	الاستهلاك فى البرنامج القطرى (طن ODP)	سنة البيان	عدد المصانع فى البرنامج القطرى	عدد المصانع التى تم تحويلها	الـ ODS المزالة (طن ODP)	الأموال التى تلقيت (بالدولار US)	العدد التقديرى للمصانع المطلوب تحويلها	استهلاك الـ ODS (طن ODP)	تعليقات
التبريد									
الرغاوى									
ايروسولات									
المذيبات									
الهالونات									
غازات									

التدخين									
المجموع									

3-1 التدابير الحكومية

السياسة العامة	مقترح فى البرنامج القطرى (نعم/لا)	سنة التنفيذ فى البرنامج القطرى	هل تم التنفيذ (نعم/لا)	سنة التنفيذ	تعليقات إذا كانت هناك تأخيرات
الرقابة على استيراد الـ ODS					
الرقابة على استيراد المعدات التى تحتوى ODS					
حظر استيراد الـ ODS					
حظر استيراد المعدات التى تحتوى ODS					
حظر الاستعمالات الجديدة للـ ODS					
الرقابة على المستعملين النهائيين					

4-1 تقييم شامل لتنفيذ البرنامج القطرى الحالى

ملحوظات :

استعراض تنفيذ البرنامج القطرى الحالى

1-1 إن إزالة الـ ODS ينبغى أن تتضمن تحديثاً للإزالة التى سبق إنجازها وبياناً للاستهلاك المتبقى المطلوب إزالته بموجب كل مرفق من مرافق بروتوكول مونتريال وكل مجموعة مواد خاضعة لرقابة البروتوكول.

2-1 إن تحول الصناعة عن استعمال الـ ODS ينبغى أن يتضمن تحديثاً لعدد المصانع التى أتمت فعلاً تحولها الصناعى وبياناً للعدد التقديرى المتبقى من المصانع التى لم تتحول بعد وذلك فى كل قطاع وقطاع فرعى من القطاعات التى تستهلك ODS ، خصوصاً بياناً بالمصانع المتبقية التى تستهلك قدراً محسوساً من الـ ODS.

3-1 أن الخطوات التى تتخذها الحكومات ينبغى أن تتضمن تحديثاً للبيانات المتعلقة بتنفيذ الرقابة السياسية مثل الرقابة على واردات ODS وعلى واردات المعدات التى تحتوى ODS ، وحظر الاستعمالات الجديدة للـ ODS وكذلك بيانات الرقابة المفروضة على المستعلمين النهائيين.

4-1 إن التقييم الشامل لتنفيذ البرنامج القطرى الحالى ينبغى أن يتضمن سرداً للخبرات والدروس المكتسبة خلال تنفيذ البرنامج القطرى حتى موعد إعداد التحديث. وينبغى أن يكون ما يتضمنه هذا التقييم أموراً مثل العلاقة القائمة بين السياسات المتبعة وتحولات الصناعات عن الـ ODS والتفاعل بين الأنشطة غير الاستثمارية والأنشطة الاستثمارية، ودور الوكالات المنفذه بالقياس إلى دور الحكومات وغيرها.

الجزء 2) تحديث البرامج القطرية

1-2 جدول زمنى وخطة عمل لتنفيذ الامتثال

ينبغى إعداد جدول زمنى وخطة عمل كما هو مبين أدناه بالنسبة لكل مادة خاضعة للرقابة تستهلك أو تنتج فى البلد وذلك طبقاً للجدول الزمنى الوارد فى بروتوكول مونتريال . ويجوز تعديل الجدول الزمنى بما يلائم الظروف الوطنية إذا كانت الحكومة المعنيّة تنوى تطبيق إزالة معّجلة.

جدول زمنى وخطة عمل لتنفيذ الامتثال بالنسبّة لـ CFC

السنة	الجدول الزمنى للإزالة		الإزالة المزمعة بفضل المشروعات المعتمدة (طن ODP)	الإزالة المزمعة بفضل اعتماد مشروعات جديدة (طن ODP)	وسائل الانجاز المتوقعة*	الخطوات المزمعة من الحكومة	التمويل الاضافى المقدر اللازم (دولار US)	نوع التمويل (وطنى ومن الصندوق المتعدد الأطراف)	نوع التمويل (استثمارى و/أوغير استثمارى)
	جدول بروتوكول مونتريال	جدول معجّل							
1999	خط الأساس								
2000									
2001									
2002									
2003									
2004									
2005	تخفيض 50%								
2006									
2007	تخفيض 85%								
2008									
2009									
2010	إزالة كاملة								

* يمكن أن تكون الوسيلة مشروعات فردية أو مظلية أو قطاعية أو خطط إدارة غازات التبريد أو غير ذلك.

2-2 استعراض وتحديث

سنة الخطة :

الهدف فى الجدول الزمنى وخطة العمل	التنفيذ فى نهاية السنة	تعليقات
تخفيض الـ ODS	تحقق : نعم/لا	
التخفيض بفضل المشروعات المعتمدة	تحقق : نعم/لا	
التخفيض المتوقع من مشروعات جديدة	تحقق : نعم/لا	
مراقبة تطبيق السياسة الحكومية	انجزت : نعم/لا	
التقييم العام	مرض : نعم/لا	
هل تلزم خطوات تصحيحه ؟	نعم/لا	
هل أعيد النظر فى الجدول الزمنى وخطة العمل ؟	نعم/لا	

3-2 آلية التنفيذ المزمعة

_____

_____

_____

_____

ملحوظات :

1-2 الجدول الزمنى وخطة العمل لتنفيذ الامتثال اللذان ينبغى وضعهما فى الشكل المقرر وذلك بالنسبة لكل مرفق أو مجموعة من المواد الخاصة للرقابة مستهلكة أو منتجة فى البلد. وبينما من المتوقع الامتثال للجدول الزمنى الوارد فى بروتوكول مونتريال إلاّ أنه يمكن إعداد جدول زمنى معجّل للإزالة بوقت أقصر إذا شاءت الحكومة ذلك. ومطلوب بالنسبة لكل مادة تقديم البيانات الآتية :

- جدول زمنى للتخفيضات، فى كل سنة إن أمكن، لتحقيق الامتثال بالنسبة لكل مرفق أو مجموعة مواد للرقابة ابتداء من سنة إعداد تحديث البرنامج القطرى.

- مقدار التخفيض المزمع تحقيقة بفضل المشروعات الجارية.
- مقدار التخفيض المزمع تحقيقة بفضل المشروعات التى ستعتمد خلال السنة.
- التمويل الإضافى المقرر للمشروعات الجديدة مع تحديد مصادر التمويل (تمويل وطنى وتمويل من الصندوق المتعدد الأطراف) وأنواع التمويل (استثمارى وغير استثمارى).
- وسائل الإنجاز المزمعة وقد تكون مشروعات فردية أو مظلية أو قطاعية أو خطط إدارة غازات التبريد أو غير ذلك.

2-2 استعراض وتحديث

إن الجدول الزمنة وخطة العمل لتنفيذ الامتثال بالنسبة لكل مادة خاضعة للرقابة مقصود منهما أن يكونا وثيقة ديناميكية تساعد الحكومة المعنية على أن ترصد تنفيذ امتثالها لبروتوكول مونتريال. ولذا ينبغى للحكومة أن تقوم بتحديثهما حسبما ترى ذلك لازماً فى ضوء احتياجات تخطيطها الاستراتيجى.

ويكون تقديم جدول زمنى وخطة عمل محدثين كجزء من الاستراتيجية الوطنية للامتثال – أمراً إلزامياً واجباً عندما يسعى البلد المعنى إلى الحصول على تمويل من الصندوق المتعدد الأطراف على إثر إتمامه عملية تحديث البرنامج القطرى.

3-2 إن آلية التنفيذ المزمعة ينبغى أن تتضمن بياناً للترتيبات المؤسسية سواء داخل البلد أو خارجه لتنفيذ الاستراتيجية. وينبغى أن يتضمن البيان المطلوب مناقشة للمنهجية المزمع إتباعها فى التنفيذ، مثلاً الأخذ بنهج يتناول كل مشروع على حدة أو الأخذ باتفاق يشمل قطاعاً بأكمله أو مجموعة من المواد أو جميع المواد مع بيان دور كل من الحكومة والوكالات المنفذة.

الجزء 3) اتفاق الإزالة الوطنية القائم على أساس الإداء

أن البلدان المستعدة لعقد اتفاق للإزالة الوطنية قائم على أساس الأداء الفعلى ينبغى لها أن تقوم بتوفير ما يلى :

1-3 الميزانية الاجمالية

العنصر/السنة	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4 *

المجموع				

* حتى إتمام الاتفاق

2-3 مراحل الإداء والجدول الزمنى للإنفاق

السنة	مراحل الاداء	الانفاق

3-3 التحقق والتبليغ

المؤسسة القائمة بالتحقق :

الوتيرة الزمنية بين عمليات التحقق والتبليغ المتعاقبة :

ملحوظات :

اتفاق وطنى للإزالة قائم على أساس الاداء الفعلى

إن هذا الجزء مطلوب فقط عندما يكون البلد مستعداً لعقد اتفاق وطنى للإزالة يقوم على أساس الأداء الفعلى مع اللجنة التنفيذية وأن يمسك بنفسه إمساكاً كاملاً بزمام برنامجه الوطنى للإزالة.

1-3 الميزانية الإجمالة ينبغى أن تتضمن مجموع تكاليف تنفيذ الاتفاق وبيان مفردات التكاليف.

2-3 مراحل الأداء والجدول الزمنى للإنفاق ينبغى أن تتضمن قائمة بالمؤشرات التى تبين مقادير الأداء لإمكان قياس ما يحرز من تقدم وكذلك جدولاً زمنياً يبين مبالغ ومواعيد الأموال التى سيفرج عنها بعد التحقق من إنجاز مراحل الأداء.

3-3 التحقق والتبليغ ينبغى أن يبينّا نظام الرصد المزمع إقامته للتحقق وللتبليغ عما يحرز من تقدم فى تنفيذ الاتفاق.